قالت العرب

المشهد

العدد 329 - السنة الثانية عشرة- الثلاثاء 23-30 مايو 2023م - 3 ذو القعدة 1444هـ

يابن الناسْ، يا كل الناسْ / يابن امرأة لم تلد الأرضُ، ولم تهوى من قومي / بدويًا ساق عصاهُ الجِدْلى بالقرّح وبالفَرْح، وبالشكوى / ما أنّ وشق الأرضَ وكان الوالدُ الولدُ / يابن أبيَ عزفك سَحريٌ لاشكَ ولكن عزفك منفردٌ

لاعبو السودان الرئيسيون يُفشلون نموذج تقاسم السلطة!

تشابكات وتعقيدات تزيد من صعوبات الانتقال السياسى والحسم العسكرى معا!!

تؤكد الحرب الجارية الآن فى السودان فشل نموذج تقاسم السلطة الشامل والذى استهدف ضم أكبر عدد من اللاعبين فى بنية مؤسسات الحكم الانتقالي، وتم تأسيسه عبر السير فى مسارين متوازيين، بدأ بالمسار المؤسسى عبر شراكة بين الفاعلين العسكريين والمدنيين، قبل أن يتم اطلاق المسار الإثني/ الإقليمى من خلال اتفاق سلام جوبا بين الحكومة السودانية وعدد كبير من الحركات والفصائل المسلحة فى مختلف الأقاليم السودانية. لكن هذا النموذج لتقاسم السلطة تعرض لاختبار صعب فى أكتوبر ٢٠٢١ حين أعلن القائد الأعلى للقوات المسلحة حل مجلسى الوزراء والسيادة ضمن إجراءات أخرى على إثر أزمة متصاعدة متعددة الأبعاد وضعت نموذج تقاسم السلطة فى موضع شك حقيقي، وذلك وفقا للباحث د.أحمد آمل محمد . كلية الدراسات الأفريقية العليا . جامعة القاهرة فى دراسته «تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسى فى السودان».

يقول الباحث فى دراسته المنشورة ضمن المجلد الخامس عشر من مجلة كلية السياسة والاقتصاد أبريل ٢٠٢٢، أن خريطة القوى السياسية تحفل بقدر كبير من التعقيد والتشابك، لكن يمكن رصد أربعة لاعبين رئيسيين مشتركين فى إدارة المرحلة الانتقالية، وهم المؤسسة العسكرية بفرعيها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والقوى المدنية، بالإضافة للاعب رابع تمت إضافته لاحقا والمتمثل فى الفصائل المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام فى أكتوبر من ٢٠٢٠.

ويظهر محددان رئيسيان يضبطان عملية التغير المستمر فى الأوزان النسبية للاعبين المحليين فى السودان، يتمثل أولهما فى التشظى الذى تعرضت له المكونات الرئيسية، إذ لم يعد من الممكن الحديث عن المؤسسة العسكرية أو قوى الحرية والتغيير باعتبار أى منهما فاعلا وحيدا متماسكا بعد ظهور العديد من تباينات المواقف داخل كل منهما. أما المحدد الثانى فهو حالة السيولة الغالبة على التفاعلات السياسية فى السودان وما تتيحه من فرص لنشأة تحالفات غير تقليدية تجاوز خطوط الانقسام المعتادة فى السياسة السودانية سواء فى المرحلة الانتقالية أو ما بعدها.

ويتوقف الباحث فى دراسته ليرصد أبرز ملامح خريطة اللاعبين فى السودان، وذلك فى ظل التغيرات المتسارعة التى تشهدها السياسة السودانية حتى اللحظة الراهنة، وتتمثل هذه القوى فى:

- أولا: القوات المسلحة السودانية

يشهد تاريخ السودان نمطين مختلفين لتدخل المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية، النمط الأول هو تدخل على خلفية أيديولوجية واضحة، كانت يسارية فى حالة جعفر نميرى وإخوانية فى حالة البشير، تحمل خطة عمل محددة يسعى النظام الجديد لتطبيقها بسرعة وإحكام من دون انتظار توافق عام بشأنها. وقد أثبت هذا النمط قدرا من الدراية السياسية مكن قائد التدخل فى الحالتين من البقاء فى الحكم لفترة طويلة.

أما النمط الثانى فهو تدخل غير أيديولوجي، تفرضه الضرورة، ويستهدف إنهاء أوضاع سياسية مضطربة أكثر مما يستهدف بناء أوضاع جديدة وفق خطة واضحة، لذا فهو أقصر عمرا، ولا يحمل مشروعا سياسيا واضح المعالم، وغالبا ما يسعى للتوافق مع القوى السياسية والشعبية الفاعلة متقبلا تسليمها السلطة من حيث المبدأ، وهو النمط الذى تجلى فى حالة سوار الذهب وبدرجة أقل فى حالة إبراهيم عبود. وتقترب حالة تدخل المؤسسة العسكرية السودانية للإطاحة بالرئيس البشير من النمط الثاني، وهو ما أكده غياب المشروع السياسى فى بعديه الاستراتيجى والتكتيكي، والانفتاح المبكر على التواصل مع الحركة الاحتجاجية والقوى السياسية، وكذا إعلان الالتزام بتسليم السلطة للمدنيين عبر انتخابات تعقب المرحلة االنتقالية، والتى أبدى المجلس العسكرى الكثير من التنازل بشأن إدارتها ليتحول إلى شريك لأطراف أخرى.

وعلى الرغم من قصر أمد تولى المجلس العسكرى الانتقالى للسلطة منفردا بين أبريل وأغسطس ٢٠١٩ شهد تشكيل المجلس تغييرات متعاقبة جاء بعضها استجابة للمطالب الشعبية، وجاء الآخر عاكسا لتوازنات القوى داخل المؤسسة العسكرية ذاتها. ففى البداية، لم تستمر صيغة «اللجنة الأمنية» التى أعلن عن توليها مسؤولية الحكم برئاسة الفريق أول عوض بن عوف سوى يومين قبل أن يضطر للاستقالة ونقل سلطته للفريق أول عبد الفتاح البرهان بفعل الضغوط التى جاءت من الحركة الاحتجاجية ومن داخل المؤسسة العسكرية ذاتها. واستتبع خروج عوض بن عوف خروج عدد من القيادات العسكرية الأخرى من المشهد تقدمهم قائد الأركان كمال عبد المعروف، ليتشكل المجلس العسكرى الانتقالى من عشرة أعضاء برئاسة عبد الفتاح البرهان الذى شغل منصب المفتش العام للقوات المسلحة. ومع بدء المفاوضات المباشرة بين المجلس العسكرى وقوى الحرية والتغيير، تصاعدت المطالب بإقالة عدد من أعضاء المجلس العسكرى الانتقالى من المقربين من الرئيس السابق عمر البشير ورموز نظامه وهو ما أسفر بالفعل فى ٢٤ أبريل عن استقالة كل من الفريق أول عمر زين العابدين، والفريق أول جلال الدين الشيخ الطيب، والفريق أول شرطة الطيب بابكر علي، كما تبع ذلك استقالة الفريق مصطفى محمد مصطفى فى ٢٣ مايو لأسباب صحية. كما جاءت المحاولة الانقلابية فى نهاية يوليو ٢٠١٩ التى تورط فيها أحد أهم أعضاء المجلس العسكرى الانتقالى وهو رئيس أركان القوات المسلحة الفريق أول هاشم عبد المطلب بابكر لتفرض تغييرا جديدا فى قمة هرم القيادة فى المؤسسة العسكرية وفى عضوية المجلس العسكرى الانتقالى بالتبعية، ولتصبح توجهات الأعضاء المتبقين أكثر تجانسا بعد خروج غالبية العناصر التى يمكن لها أن تتبنى تصورات تصطدم بالتيار السائد الذى يقوده رئيس المجلس ونائبه.

- ثانيا: قوات الدعم السريع

شهدت سنوات احتدام الصراع فى دارفور توسع الحكومة السودانية فى الاعتماد على مجموعات مسلحة قبلية تتبع الجماعات العربية فى الإقليم. ومع تغير اتجاهات الصراع على الأرض بدا واضحا أن هذه المجموعات باتت تشكل خطرا فى ذاتها بعد أن تكررت اشتباكاتها البينية، وبعد أن أثبتت حاجتها لإطار تنظيمى أكثر إحكاما من أجل استمرارها فى القيام بمهام حماية المناطق الغربية من السودان على نحو ما كشف عنه الهجوم المباغت لقوات حركة العدل والمساواة والتى وصلت إلى مشارف العاصمة الخرطوم عام ٢٠٠٨. على هذا الأساس بدأت السلطات السودانية فى تنظيم المجموعات المسلحة التابعة فى دارفور فى أواسط عام ٢٠١٣ تحت مظلة حملت اسم «قوات الدعم السريع» والتى بلغ حجمها آنذاك نحو ستة آلاف عنصر. وبعد أن تم نشرهذه القوات لعدة أشهر فى مناطق جنوب كردفان لمواجهة المعارضة المسلحة المتنامية هناك، أعيد نشرها فى دارفور مرة أخرى عام ٢٠١٤. وخلال السنوات الأولى للتأسيس كانت قوات الدعم السريع تابعة لجهاز الاستخبارات والأمن الوطنى وذلك من خلال إسناد قيادتها إلى اللواء عباس عبد العزيز المنتمى للجهاز، على أن يعاونه محمد حمدان دقلو (حميدتي) أحد القيادات العسكرية التقليدية للمجموعات العربية فى دارفور والذى كان يتولى منصبا قياديا فى قوات حرس الحدود. وفى أبريل عام ٢٠١٦ تم إصدار مرسوم رئاسى وضع قوات الدعم السريع تحت المسؤولية المباشرة لرئاسة الجمهورية.

وفى ظل ما تعكسه هذه الترتيبات من تعددية فى المؤسسات العسكرية فى السودان، وفى ظل اتساع حجم ونشاط قوات الدعم السريع، دفعت القوات المسلحة السودانية فى يناير ٢٠١٧ لإصدار البرلمان السودانى قانونا ينظم عمل قوات الدعم السريع ويضعها تحت مسؤولية القيادة العامة للقوات المسلحة. فبحلول نهاية عام ٢٠١٦ اتسع حجم قوات الدعم السريع ليبلغ ٢٠ ألف عنصر، كما تم نشر هذه القوات فى دوائر الصراع المختلفة فى دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وذلك بالتوازى مع تسلم محمد حمدان دقلو قيادتها منفردا، وتقدر بعض المصادر أنه فى الوقت الحالى يتجاوز عدد قوات الدعم السريع ٥٠ ألف عنصر مقاتل.

ومنذ إسقاط البشير فى ابريل ٢٠١٩ تتمتع قوات الدعم السريع بوضع قوى نسبيا خاصة مع انخراطها فى جهود مكثفة لتحسين صورتها لدى الجماهير ولدى أطراف عديدة مؤثرة فى المشهد السياسي، بعد أن كانت القوات فى قلب الاتهامات بالضلوع فى فض اعتصام القيادة العامة فى الثالث من يونيو ٢٠١٩. وتسعى قوات الدعم السريع إلى توظيف طبيعتها كمكون متصل بالمشهد القبلى السودانى من حيث النشأة فى تعزيز حضورها السياسي. ففى مايو من عام ٢٠٢٠ قامت قوات الدعم السريع بتسيير قافلة للمساعدات الإنسانية للمناطق الخاضعة لسيطرة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة مالك عقار فى ولاية النيل الأزرق، كما قامت فى الشهر ذاته بالدفع بقوات لتعزيز المنظومة الأمنية بالولاية بعد تفجر الصراع القبلى بين قبيلتى النوبة والبنى عامر، هذا بجانب الاستفادة من العلاقات الخارجية القوية بسبب الانخراط الطويل فى تأمين المناطق الحدودية والعمل فى إطار الترتيبات الدولية للسيطرة على تدفقات الهجرة غير الشرعية من مناطق شرق ووسط أفريقيا.

وعلى جانب آخر تم اختيار حميدتى فى أبريل ٢٠٢٠ ليرأس لجنة الطوارئ الاقتصادية العليا وهى اللجنة التى تضم فى عضويتها رئيس الوزراء ووزراء المالية والبترول والكهرباء والتجارة والعدل، ومديرى الجمارك والشرطة والضرائب، وغيرهم، والتى تعد أبرز مهامها رفع المعاناة المعيشية..

- ثالثا: قوى إعلان الحرية والتغيير

فى ديسمبر من عام ٢٠١٨ وقع على إعلان الحرية والتغيير أربعة مكونات رئيسية أولها تجمع المهنيين السودانيين، ثم قوى نداء السودان، ثم تحالف قوى الإجماع الوطني، والتجمع الاتحادى المعارض. وقد شكل الإعلان مظلة جامعة لكل معارضى البشير على نحو جمع الأحزاب التقليدية مع اليسارية وجمع التنظيمات المدنية مع الفصائل المسلحة. ويمثل كل مكون من المكونات الأربعة ائتلافا بين مجموعة من المكونات الأصغر الأكثر تنوعا. حيث يعد تجمع المهنيين السودانيين مظلة واسعة تضم عددا كبيرا من النقابات المستقلة غير الرسمية التى تمثل الإعلاميين والأطباء والبيطريين والصيادلة والمعلمين والمحامين وهو التجمع الذى لعب دورا بارزا فى تحريك الشارع السودانى على خلفية الأزمة الاقتصادية فى نهاية عام ٢٠١٨، أما قوى الإجماع الوطنى فيعد تحالفا للمعارضة السودانية تأسس عام ٢٠٠٩ من ١٧ مكونا سياسيا أبرزها حزب الأمة والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال والمؤتمر الشعبى السودانى والحزب الشيوعى السودانى وعدد من الأحزاب الصغيرة التى يغلب عليها التوجه اليساري.

وفى عام ٢٠١٤ تأسس تحالف نداء السودان من عدد كبير من الأحزاب المتفقة على أهمية التغيير والتحرك نحو حكومة انتقالية، وقد تقاطعت الكثير من الأحزاب والحركات السياسية فى عضويتها لكل من قوى الإجماع الوطنى ونداء السودان. أما المكون الرابع فيضم عددا من الأحزاب التى تنتمى للتيار الاتحادى العريض وهى الحزب الوطنى الاتحادى الموحد، والاتحادى الديموقراطى العهد الثانى والاتحاديين الأحرار والتيار الحر. وقد لعبت قوى إعلان الحرية والتغيير الدور الأبرز فى تحريك المشهد الاحتجاجى فى السودان وصولا لدخولها فى المفاوضات مع المجلس العسكرى الانتقالى والتى أدت فى النهاية إلى توقيع اتفاق تقاسم السلطة وتشكيل حكومة انتقالية مدنية برئاسة عبد الله حمدوك.

وبقدر ما كان التنوع فى تركيب قوى الحرية والتغيير عاملا حاسما فى تعزيز قدرتها على تمثيل مطالب وطنية عريضة تحظى بأكبر قدر من الاجماع، إلا أن هذا التنوع كان سببا فى إضعاف البنية التنظيمية لهذا التحالف الموسع، وتعريضه للخلافات الداخلية. وقد بلغت هذه الخلافات ذروتها فى وقت اقتراب حسم المفاوضات مع المجلس العسكري، حين رفضت الحركات المسلحة التوقيع على الاتفاق مطالبة بمسار مستقل للمفاوضات بينها وبين الحكومة الانتقالية بعد تشكيلها، فضلا عن موقف الحزب الشيوعى المندد بأى دور للمؤسسة العسكرية فى إدارة المرحلة الانتقالية، الأمر الذى وضعه فى مواجهة مباشرة مع عدد من الأحزاب الأخرى من قوى الحرية والتغيير وفى مقدمتها حزب الأمة. ومن بين المؤشرات الخطيرة انتقال موجة الخلاف والانشقاق إلى داخل مكونات قوى الحرية والتغيير كل على حدة، فى ظل استمرار الخلافات داخل الأحزب والحركات السياسية السودانية بشأن إدارة المرحلة الانتقالية والاستعداد للمرحلة التالية، وفى ظل تعثر تعاقب الأجيال على قيادة الأحزاب السياسية السودانية على اختالف توجهاتها.

- رابعا: الحركات والفصائل المسلحة

من بين ارتدادات الصراع طويل الأمد الذى خاضته الدولة السودانية فى الجنوب، كان انتشار بؤر التوترات والصراع فى مناطق متعددة من البلاد، أبرزها إقليم دارفور غرب البلاد، ومناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان. وعلى الرغم من انتهاج الرئيس البشير سياسات متعددة سعت لتصفية هذه البؤر بالمواجهة العسكرية تارة، وبالمفاوضات السياسية تارة أخرى، انتهى حكم البشير من دون إحراز أى تقدم فيما يتعلق بدوائر الصراع الداخلى الذى تواجه فيه القوات المسلحة السودانية مجموعة كبيرة من الحركات والفصائل المسلحة، والتى باتت من أكثر الأطراف تشددا فى معارضة البشير فى سنواته الأخيرة. وقد انضمت العديد من الحركات السودانية المسلحة لقوى إعلان الحرية والتغيير عبر عضوية بعض هذه الحركات فى ائتلاف نداء السودان، وكذلك تحالف قوى الإجماع الوطني. لكن سرعان ما آثرت الفصائل المسلحة فى دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق أن تفصل نفسها عن مسار التفاوض بين القوات المسلحة وقوى الحرية والتغيير على اعتبار أن ما تتبناه الفصائل والحركات المسلحة من مطالب يتجاوز تقاسم مناصب مؤسسات الحكم الانتقالى ليشمل أبعادا إثنية أكثر عمقا.

على هذا الأساس شاركت العديد من الفصائل المسلحة فى مفاوضات مباشرة متعددة المسارات مع الحكومة الانتقالية فى السودان وهى المفاوضات التى أفرزت فى النهاية اتفاق سلام جوبا الموقع فى أكتوبر ٢٠٢٠. وعلى الرغم من تقسيم المفاوضات إلى مسارات ذات طبيعة جغرافية، إلا أن الترتيبات الأكثر أهمية تم إقرارها فى مسار التفاوض مع الحركات المسلحة فى إقليم دافور والذى ضم كل من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان (فصيل منى مناوي)، وحركة تحرير السودان (فصيل المجلس الانتقالي) وحركة التحالف السوداني، وتجمع قوى تحرير السودان. كذلك تم إحراز تقدم نسبى فى التفاوض مع الحركات المسلحة فى منطقتى النيل الأزرق وجنوب كردفان والذى شاركت فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال (فصيل مالك عقار). لكن تظل هناك مشكلة رئيسية تواجه هذه الاتفاقات والتى تتمثل فى غياب اثنتين من أهم الحركات المسلحة وهما حركة تحرير السودان (فصيل عبد الواحد محمد نور) والتى تعد من أهم الحركات الدارفورية، بجانب الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال (فصيل عبد العزيز الحلو) والتى لا تزال تسيطر على مناطق مهمة فى جنوب كردفان والنيل الأزرق. ومع حرص الحكومة السودانية على إتمام ملف السلام فى أقرب فرصة، باتت الحركات المسلحة التى قبلت التفاوض أكثر تشددا فى مطالبها السياسية والأمنية إلى نحو يضمن لها أن تصبح شريكا رئيسيا فى الحكم وهو ما كان سببا فى تعديل العديد من البنود الرئيسية فى الوثيقة الدستورية لتصبح أكثر قدرة على استيعاب هذه الفصائل فى بنية مؤسسات الحكم الانتقالي.

قراءة معمقة لدور القوات المسلحة والدعم السريع وقوى الحرية والتغيير والحركات والفصائل المسلحة

بقلم: محمد الحمامصي